



لدى مقام محكمة دبي الابتدائية الموقرة

مذكرة تأصيلية

في الدعوى رقم 2910 لسنة 2024 عمالي

المحدد لها جلسة 2024/08/26.

مقدمة من/

المدعية: جاسمين بروين أرورا .

بوكالة المحامي / أحمد مهدي العتيبي.

ضد

المدعى عليها: دي ايه اكس للعقارات شركة الشخص الواحد ش.ذ.م.م.

الموضوع / مذكرة تأصيلية بطلبات المدعية العمالية من العمولة وبديل الإنذار المستحقة

بذمة المدعى عليها.

تمسك وإحالة:

تتمسك المدعية بكافة ما سبق تقديمه من طلبات بلائحة الدعوى والمستندات المرفقة بها وتعتبرها

جزء لا يتجزأ من هذه المذكرة ومكملاً لها وتُضيف شرح لكافة الطلبات المدعمة بالأسانيد القانونية

والواقعية الصحيحة التي تجعل أحقية المدعية لكافة طلباتها بسند وحُجة لا تقبل المساس بها.

الوقائع:



بادئ ذي بدء تتلخص وقائع الدعوى في أنه بموجب خطاب عرض عمل صادر ومذيل بتوقيع المدعى عليها ومؤرخ في 2023/08/15 قد تم الاتفاق على أن تعمل المدعية لدى المدعى عليه بداية من تاريخ 2023/08/20 بمهنة "إستشاري عقاري" بالعمولة حسب التالي:

إجمالي الإيرادات	نسبة العمولة	فترة المحاسبة
من 0 إلى 79,999 درهم	50%	شهرياً
من 80,000 درهم إلى 149,999 درهم	55%	شهرياً
من 150,000 فأكثر	60%	شهرياً

وذلك إضافة إلى باقي شروط العمل من الإجازات والتأمين الصحي وساعات العمل وغيره، والأمر الذي عليه تم توقيع عقد العمل المؤرخ في 2023/09/01 مقابل راتب (عمولة).

لطفاً مستند رقم 1 عبارة عن خطاب عرض العمل الصادر والمذيل بتوقيع المدعى عليها والمؤرخ في 2023/08/15 الذي نص على شروط ونسب العمولة شهرياً، مصحوباً بالترجمة القانونية حسب الأصول.



ولما كان ذلك وقد ظلت المدعية على رأس عملها إلى أن قامت المدعى عليها بإنهاء عملها لديها بأثر فوري بتاريخ 2024/04/30 ودون ثمة مبرر قانوني أو شرعي حسب الثابت من رسالة المدعى عليها للمدعية التي جاء نصها: للأسف تم إنهاء عملك بأثر فوري من تاريخ اليوم الثلاثاء 2024/04/30 مع أكس كابيتال (المدعى عليها)، ويرجى الحضور واللقاء غداً لتسليم أصول الشركة". الأمر الذي تكون معه المدعى عليها قد انتهت خدمات المدعية بأثر فوري في تاريخ 2024/04/30 ودون إنذار أو مبرر قانوني.

لطفاً مستند رقم 2 عبارة عن رسالة إنهاء عمل المدعية من قبل المدعى بأثر فوري بتاريخ 2024/04/30، مصحوبه بالترجمة القانونية حسب الأصول.

ولما كانت المدعية قد ترصد لها بذمة المدعى عليها مستحقات من العمولة وبديل الإنذار وبديل الإجازة عن مدة الخدمة، الأمر الذي دعى المدعية إلى إقامة الشكوى العمالية ومن ثم الدعوى الماثلة بغية الحصول على كافة مستحقاته العمالية المكفولة بموجب القانون.

وفيما يلي تأصيل لطلبات المدعية المترصدة بذمة المدعى عليها بالسند والحجة القانونية

والواقعية:



أولاً: تأصيل مطالبة المدعية بالمترصّد من العمولة بذمة المدعى عليها بمبلغ وقدره (117,249.39)

درهم إماراتي):

تُؤسس المدعية طلبها على المقرر في قضاء محكمة التمييز- إن الأجر هو كل ما يعطى للعامل لقاء العمل بموجب عقد العمل سواء كان نقدًا أو عينًا مما يدفع سنويًا أو شهريًا أو أسبوعيًا أو يوميًا أو على أساس الساعة أو القطعة أو تبعًا للإنتاج أو بصورة عمولات بحيث يشمل كل ما يدخل ذمة العامل مقابل قيامه بالعمل المتفق عليه بينه وبين صاحب العمل وأيًا كانت طريقة تحديده ومهما كانت التسمية المعطاة له ومن ثم يكون ما يعطى للعامل بهذا المفهوم معتبرًا أجرًا وجزءًا لا يتجزأ منه وتقدر مستحققاته وفقًا له وتعتبر العمولة على هذا الأساس أجرًا يدفع للعامل لقاء العمل وتدخل ضمن الأجر الأساسي متى ألزم بها صاحب العمل بمقتضى عقد العمل أو النظام الأساسي للمنشأة أو العرف أو ما جرى عليه العمل بالمنشأة بشرط أن يكون ذلك بشكل موضوعي وأن يضطرّد فترة من الزمن.

حكم محكمة التمييز - دبي بتاريخ 2023-08-29 في الطعن رقم 128 / 2023 طعن عمالي.

ولما كان ذلك وقد ترصد للمدعية مبلغ ومن العمولة بذمة المدعى عليها قدره (117,249.39 درهم)، وكان ذلك حسب التفصيل التالي من العملاء ونسب العمولة والمسدد والمترصّد بالجدول التالي:



م	تاريخ الصفقة	إسم العميل	سعر البيع	نسب عمولة المطور	نسبة عمولة المدعية	عمولة المدعية
1	29-09-2023	رائد عزت محمود ورامز محمد ابو العباس	1,891,674	4.00%	60%	45,400
2	20-10-2023	أشوك جايشينداس نانكاني وشيلا أشوك نانكاني	3,271,018	4.00%	55%	71,962
3	25-08-2023	رائد عزت محمود	1,074,784	2.00%	60%	12,897
4	26-01-2024	ياسمين برفين أرورا	417,000	2.00%	55%	4,587
5	14-09-2023	ميروسلاف ماريك وغروزدانا ماريتش	2,750,000	2.00%	60%	33,000
6	06-09-2023	رامز محمد ابو عباس وسلى محمد عقل	600,000	0.83%	60%	3,000
7	10-12-2023	أربي أكس لإدارة المشاريع	2,600,000	2.00%	26%	13,650
8	10-01-2024	أيوش فيرماني أمان فيرماني	6,230,000	1.00%	60%	37,380
9	30-12-2023	راندا رضا أحمد النهاري وفضل محسن	6,600,000	3.00%	60%	118,800
10	13-01-2024	مانيش ماكان وأنوباما ماكان	9,500,000	2.00%	30%	57,000
11	25-01-2024	ريهام الحداد	2,900,000	2.00%	30%	17,400
12	09-03-2024	كريستوف جوناثان ستراوب	3,700,000	2.00%	55%	40,700
إجمالي العمولة المستحقة للمدعية			455,777 درهم			
المسدد للمدعية من العمولة			338,528 درهم			
المتبقي للمدعية من العمولة			117,249.39 درهم			



لطفاً مستند رقم 3 عبارة عن كشف أكسل موضح كافة بيانات العمولة والنسب والمسدد والمترصّد وطريقة الإحتساب.

ولما كان ذلك الأمر الذي يتضح بموجبه لعدالة المحكمة الموقرة ترصد مبلغ وقدره (117,249.39 درهم) بذمة المدعى عليها لصالح المدعية.

ثانياً: تأصيل مطالبة المدعية ببطل الإنذار شهر على متوسط العمولة بمبلغ وقدره (56,972 درهم) قيمة بطل الإنذار على متوسط العمولة الشهرية:

لما كان المقرر بقضاء محكمة التمييز أن - مفاد المادة 3،1/43 من قانون تنظيم علاقات العمل بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم 33 لسنة 2021 أنه يجوز لأي من طرفي عقد العمل إنهاء العقد لأي سبب مشروع شريطة إنذار الطرف الآخر كتابة والالتزام بالعمل خلال مدة الإنذار المتفق عليها في العقد على ألا تقل المدة عن (30) ثلاثين يوماً ولا تزيد على (90) يوماً وأنه يجب على الطرف الذي لم يلتزم بفترة الإنذار أن يؤدي إلى الطرف الآخر تعويضاً يسمى بطل الإنذار ولو لم يترتب على عدم الإنذار ضرر للطرف الآخر، ويكون التعويض مساوياً لأجر العامل عن مدة الإنذار كلها أو الجزء المتبقي منها.

حكم محكمة التمييز - دبي بتاريخ 2023-07-18 في الطعن رقم 98 / 2023 طعن عمالي.



ولما كانت المدعى عليها قامت بإنهاء عمل المدعية لديها بأثر فوري بتاريخ 2024/04/30 ودون ثمة مبرر قانوني أو شرعي حسب الثابت من رسالة المدعى عليها للمدعية التي جاء نصها: للأسف تم إنهاء عملك بأثر فوري من تاريخ اليوم الثلاثاء 2024/04/30 مع أكس كابيتال (المدعى عليها)، ويرجى الحضور واللقاء غداً لتسليم أصول الشركة".

الأمر الذي تكون معه المدعى عليها قد انتهت خدمات المدعية بأثر فوري في تاريخ 2024/04/30 ودون إنذار أو مبرر قانوني.

لطفاً مراجعة مستند رقم 2 عبارة عن رسالة إنهاء عمل المدعية من قبل المدعى بأثر فوري بتاريخ 2024/04/30، مصحوبه بالترجمة القانونية حسب الأصول.

والأمر الذي بموجبه تستحق المدعية بدل إنذار، ويكون احتساب بدل الإنذار على متوسط دخل المدعية عن فترة عملها مدة 8 أشهر كالتالي:

متوسط بدل الإنذار	$455,777 \text{ درهم} \div 8 \text{ أشهر} = 56,972 \text{ درهم}$
-------------------	--

ولما كانت المدعية تستحق بدل إنذار طبقاً للمقرر بالعقد والقانون، وذلك حيث أن قامت المدعى عليها بإنهاء عمل المدعية بأثر فوري من تاريخ 2024/04/30، الأمر الذي يكون مستحق للمدعية بدئمة المدعى عليها مبلغ وقدره (56,972 درهم) عن قيمة بدل الإنذار.



ثالثاً: تأصيل مطالبة المدعية ببذل الإجازات عن مدة الخدمة (8 أشهر و11 يوم) بمعدل يوميين عن كل شهر تُحسب على متوسط الدخل الشهري البالغ (56,972 درهم) ليكون المترصد عن بدل الإجازة مبلغ (30,385 درهم) بذمة المدعى عليها:

وتؤسس المدعية ذلك الطلب على المقرر مفاد نص المادة الأولى من قانون تنظيم علاقات العمل والمادة 902 من قانون المعاملات المدنية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان الأجر يشمل كل ما يدخل ذمه العامل أيا كان نوعه نقداً أو عيناً مقابل قيامه بالعمل المتفق عليه بينه وبين صاحب العمل وأيا كانت طريقه تحديده ومهما كانت التسمية المعطاه له بحيث يكون ما يعطى للعامل بهذا المفهوم مقيداً أجراً وجزءاً لا يتجزأ منه وتقدر مستحقته على أساسه، وتعتبر العموله على هذا الأساس أجراً يدفع للعامل لقاء العمل ويدخل ضمن الأجر الأساسى وذلك متى التزم بها صاحب العمل بمقتضى عقد العمل أو النظام الأساسى للمنشأة أو العرف أو درج عليه العمل فى المنشأة بشرط أن يكون ذلك مضطرباً فتره من الزمن، ولما كانت العموله ليست مبلغاً ثابتاً مقطوعاً بل يرتبط قدرها بحجم ومقدار عائد الأعمال والخدمات التى يؤديها العامل لصاحب العمل فىنبغى إتخاذ متوسطها فى فتره معقوله عند حساب مستحقات العامل حتى يكون معبره عن حقيقة الأجر الأخير الذى كان يستحقه.

حكم محكمة التمييز - دى بتاريخ 2011-06-14 فى الطعن رقم 2011 / 8 طعن عمالى.



ولما كان متوسط العمولة للمدعية مبلغ (56,972 درهم) الأمر الذي يكون معه المستحق للمدعية عن بدل الإجازات بمعدل يومين عن كل شهر كالتالي:

المستحق على مترصد الإجازة لعدد 16 يوم	56,972 درهم ÷ 30 يوم × 16 يوم = 30,385 درهم
---------------------------------------	---

الأمر الذي يكون معه المستحق للمدعية عن بدل الإجازة مبلغ وقدره (16,385 درهم) بذمة المدعى عليها.

ويكون إجمالي مستحقات المدعية بذمة المدعى عليها كالتالي:

م	البيان	المستحق بالدرهم
1	المتبقي من العمولة	117,249.39 درهم
2	بدل الإنذار	56,972 درهم
3	بدل الإجازة عن 16 يوم	30,385 درهم
	الإجمالي	204,606.39 درهم

ومن جميع ماسبق،،،



وقد ثبت بالدليل الفعلي والواقعي والقانوني على مستحقات المدعية لدى المدعى عليها، وذلك في ظل تعنت المدعى عليها ومحاولتها التنصل والتهرب من مستحقات المدعية وعدم سدادها، وكان في سبيل ذلك نلتمس تعيين خبرة محاسبية متخصصة لإحتساب مستحقات المدعية وذلك بالإننتقال لمقر المدعى عليها والإطلاع على الكشوف والدفاتر المحاسبية والمبيعات وغيره من المستندات لإحتساب مستحقات المدعية.

وننوه لعدالة المحكمة الموقرة أن المدعية لا تملك أي من المال لسداد رسوم للدعوى، الأمر الذي عليه تقصر مطالبتها على مبلغ وقدره (120,000 درهم فقط)، وذلك مع الإحتفاظ بحقها في تعديل طلباتها أثناء سير الدعوى متى توافر لديها أية مبالغ حتى يتسنى لها سداد الرسوم المقررة.

لذلك

ولما تراه عدالة المحكمة الموقرة أعم وأشمل وأحرى بالنظر والقبول والتأييد والأصوب والأرشد نلتمس من عدالتكم الموقرة الآتي:

أولاً: وبصفة أصلية/ ندب خبير محاسبي متخصص للإطلاع على المستندات والمذكرات والانتقال إلى مقر المدعى عليها والإطلاع على الكشوف والدفاتر المحاسبية وكشوف العملاء



وخاصة عملاء المدعية، ومن ثم احتساب مستحقات المدعية المترصدة بذمة المدعى عليها من المتبقي من العمولة وبديل الإنذار وبديل مترصد الإجازات.

ثانياً: القضاء بإلزام المدعى عليها بأن تؤدي للمدعية مبلغ (120,000 درهم) مستحقات عمالية مع الفائدة القانونية بواقع 5% على هذا المبلغ من تاريخ المطالبة وحتى تمام السداد.

ثالثاً: شمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وفقاً للقانون.

رابعاً: إلزام المدعى عليها بالرسوم والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

بكل تحفظ وإحترام ،،،

بالوكالة عن المدعية

المحامي / أحمد مهدي العتيبي.





لدى مقام محكمة دبي الابتدائية الموقرة

حافطة مستندات

في الدعوى رقم 2910 لسنة 2024 عمالي

مقدمة من :- المدعية: جاسمين بروين أرورا - هندية الجنسية .

بوكالة المحامي/ أحمد مهدي العتيبي.

م	تاريخ المستند	بيان المستند
1	2023/08/15	خطاب عرض العمل الصادر والمذيل بتوقيع المدعى عليها والمؤرخ في 2023/08/15 الذي نص على شروط ونسب العمولة شهرياً، مصحوباً بالترجمة القانونية حسب الأصول.
2	2024/04/30	رسالة إنهاء عمل المدعية من قبل المدعى بأثر فوري بتاريخ 2024/04/30، مصحوبه بالترجمة القانونية حسب الأصول.
3	-----	كشف أكسل موضح كافة بيانات العمولة والنسب والمسدد والمترصّد وطريقة الإحتساب.

لطفاً عدد (3) مستندات فقط لا غير تلتمس المدعية من سيادتكم ضمها الى ملف الدعوى

واعتبارها جزء من نيابته للقضاء له بطلباته الواردة فيها.

بكل تحفظ واحترام ،،،

بالوكالة عن المدعية المحامي/ أحمد مهدي العتيبي.

